

Distr.: Limited
24 September 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧ - ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

٢ موجز الرئيس
٢ البيانات الافتتاحية

موجز الرئيس

البيانات الافتتاحية^(١)

١- أدلى المتكلمون التالية أسماءهم ببيانات افتتاحية: السيد موثاي ماروينغ (ليسوتو)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والخمسين؛ والسيد حمد بن عبد العزيز الكواري، وزير الثقافة والفنون والتراث في قطر؛ والسيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ وممثل إندونيسيا، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية إيران الإسلامية، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية؛ وممثل نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل باراغواي، متحدثاً باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل الاتحاد الأوروبي؛ وممثل هنغاريا، متحدثاً باسم المجموعة دال؛ وممثل نيبال، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل الصين؛ وممثل باراغواي، متحدثاً باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل سري لانكا، متحدثاً باسم مجموعة الـ ١٥؛ وممثل المكسيك؛ وممثل سويسرا؛ وممثل تايلند؛ وممثل مصر؛ وممثل ماليزيا؛ وممثل بربادوس؛ وممثل اليابان؛ وممثل تركيا؛ وممثل كوت ديفوار؛ وممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال وهو منظمة غير حكومية؛ وممثل الأرجنتين؛ وممثل المغرب؛ وممثل زيمبابوي؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل تونس؛ وممثل جنوب أفريقيا؛ وممثل جنوب السودان؛ وممثل إكوادور؛ وممثل السودان؛ وممثل مرصد أقل البلدان نمواً، وهو منظمة غير حكومية.

٢- وقال وزير الثقافة والفنون والتراث في قطر إنه فخور بمشاركته في عملية بناء توافق الآراء في إطار الأونكتاد الثالث عشر. ومضى يقول إن الأونكتاد يمكن وينبغي أن يكون مكاناً فريداً يسمح ببناء توافق الآراء والتعبير عنه وتبادل الأفكار وعرضها على الهيئات التفاوضية المختصة، ومن ثمّ المساهمة في زيادة الاتساق في الخطاب العالمي المتعلق بالتنمية. ولدى الرئاسة القطرية للمؤتمر عدد من التوقعات فيما يتعلق بالأونكتاد وهي: المساهمة بفعالية في الأعمال التحضيرية الفنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية واستعراضها بتحديد أهداف عالمية جديدة بشأن شمول النظام التجاري المتعدد الأطراف وبناء القدرات الاقتصادية الأساسية للتنمية الوطنية والمشاركة الهادفة في الاقتصاد العالمي، والاستمرار في طرح أفكار بشأن التغلب على الأزمة المالية العالمية والمساهمة في تنفيذ نتائج ريو+٢٠.

(١) يمكن الاطلاع على النصوص الإلكترونية لبيانات المندوبين بصيغة pdf على الموقع الشبكي للأونكتاد بالشكل واللغة اللذين وردت بهما (http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=6066&lang=1). ويمكن الاطلاع على الملفات الصوتية (باللغة الأصلية الإنكليزية) للبيانات العامة على الموقع التالي: http://www.unctad.org/Templates/WebFlyer.asp?intItemID=6067&lang=1

٣- وقال رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته إن عام ٢٠١١ كان عاماً بالغ الصعوبة وإن كان عاماً مرضياً. فقد أسفرت الأعمال التحضيرية المكثفة للأونكتاد الثالث عشر عن تكلل المؤتمر بالنجاح المبني على توافق الآراء. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يسترشد بمبادئ "الغيرية" و"التصرف السليم" للتصدي للتحديات الضخمة التي تواجهها المنظمة. ويشمل ذلك إبداء الرأي في المناقشة العالمية المتعلقة بإيجاد حل للأزمة المالية والاقتصادية، ومعالجة الهجرة وتأثيرها في التجارة والتنمية، والتركيز على المبادئ الاقتصادية الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون إغفال العامل الإنساني. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تتمكن المنظمة التي سيحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في عام ٢٠١٤ من المساهمة في الخطاب الإنمائي العالمي على نحو يكون له أثر إيجابي على مسار التنمية.

٤- وقال رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين إن هناك الكثير مما ينبغي عمله في متابعة الأونكتاد الثالث عشر وولاية الدوحة. وحث جميع الأعضاء على المساهمة في ضمان تنفيذ الأعمال بكفاءة وفعالية بغية تحقيق نتائج سليمة فيما يتعلق بولايات المنظمة. غير أن الهدف الفوري هو تمكين الدورة الحالية للمجلس من تحقيق نتائج ناجحة ومفيدة.

٥- واستعرض الأمين العام للأونكتاد الاتجاهات الحالية في مجال الاقتصاد والتجارة والنظام التجاري، وهي الاتجاهات التي تبرر تدعيم دور الأونكتاد في مجال بناء توافق الآراء. وقال إن العولمة ستزداد لأن دعمها سيأتي من جميع أنحاء العالم، وليس فقط من الاقتصادات الأكثر تقدماً. وأوضح أن العوامل المساهمة في العولمة تشمل السعي للتغيير التكنولوجي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنترنت وتزايد الترابط الدولي. وذكر أن الشهور المقبلة ستكون حاسمة الأهمية حيث يُحتمل أن تلوح في الأفق أزمة مالية واقتصادية عالمية أخرى. وأكد أنه يولي أهمية كبيرة لمتابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن التنظيم والإدارة في الأونكتاد والاستنتاجات المتفق عليها التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية الأخيرة للمجلس. وأوضح أنه اتخذ عدداً من الخطوات لتحسين أداء الأونكتاد وأنه مستعد للإشراف على تنفيذ التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها في حدود الموارد المتاحة. وتعهد بتقديم الدعم الكامل لولاية الدوحة والإدارة القائمة على النتائج.

٦- وشدد عدد كبير من الوفود على أهمية دور الأونكتاد باعتباره جهة التنسيق في الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية وما يتصل بها من قضايا. ودعت بعض الوفود إلى تدعيم دور الأونكتاد في الحوارات الحكومية الدولية.

٧- وسلط عدد من المندوبين الضوء على الروابط بين التجارة وقضايا مثل البطء الاقتصادي العالمي، والتوظيف، وتقلبات أسعار الصرف، وتغير المناخ، والاقتصاد الأخضر، وسياسات المنافسة والحوكمة.

٨- وأعرب عدد كبير من المندوبين عن قلقهم إزاء ممارسات الحماية التي زادت منذ بداية الأزمات المالية والاقتصادية. وقالوا إنه ينبغي للأونكتاد تحليل تأثير هذه الممارسات وأعربوا عن دعمهم للتقدم في مفاوضات جولة الدوحة، وبخاصة جدول أعمال الدوحة للتنمية. وشملت المواضيع التي تناولتها المناقشات أهمية التصدي للتدابير غير التعريفية وتأثيراتها السلبية في صادرات أفريقيا وأقل البلدان نمواً بصورة عامة. وذكّر أن الإجراءات المتخذة في هذا السياق ينبغي أن تُستكمل ببرامج للتعاون المتصل بالتجارة، بما في ذلك الإطار المتكامل المعزّز والمعونة من أجل التجارة. وينبغي أن تهدف المساعدات التي يقدمها الأونكتاد إلى إزالة الحواجز غير التعريفية، وتبسيط المعايير والأنظمة التقنية وقواعد المنشأ وتنفيذ جميع الالتزامات والقرارات المتصلة بالمعاملة الخاصة والتمييزية لمنتجات أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً لتيسير عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٩- وقال أحد المندوبين إنه ينبغي للأونكتاد أن يساعد في تحديد دور الدول الأفريقية كدول ميسرة للتجارة بين البلدان الأفريقية. وأشار إلى ضعف الترابط داخل أفريقيا؛ وذكّر أنه ينبغي حل مشاكل نقص البنى التحتية والنقل لضمان اندماج أفريقيا في التجارة العالمية.

١٠- وقال بعض المندوبين إن من المهم أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية غير الساحلية في الدعوة لتحسين سياسات العبور وتيسير التجارة في مناطقها.

١١- وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد هو أكبر مساهم في أنشطة الأونكتاد التنفيذية وإنه ضاعف تبرعاته في عام ٢٠١١ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٠، ساعياً بصورة رئيسية لتنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي.

١٢- وأكد عدد من المتكلمين أهمية تحسين القدرات التكنولوجية وقدرات الابتكار في البلدان النامية لتيسير التنمية ومساعدة هذه البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال بضعة متكلمين إنه ينبغي أن يكون في استطاعة أقل البلدان نمواً بصورة خاصة تسخير نقل التكنولوجيا لبناء قاعدتها التكنولوجية اللازمة لنجاح التنمية، وإن كان نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً يتقدم ببطء. وتحتاج هذه البلدان أيضاً إلى المساعدة للتمتع بفوائد المرونة التي يتيحها نظام جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيره من نظم حقوق الملكية الفكرية. وقال بعض المتكلمين إن تشجيع الاستثمار الأجنبي ينبغي أن يكون وسيلة لتحقيق جملة أمور من بينها نقل التكنولوجيا، وليس غاية في حد ذاته.

١٣- وكان للأزمة المالية تأثير في جميع البلدان، وبخاصة الاقتصادات الضعيفة، بدرجات متفاوتة ولا يزال التعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية هشاً. وأشار إلى انعكاس مسار تدفقات رؤوس الأموال، وهبوط التجارة، وتناقص أسعار السلع الأساسية، وبطالة الشباب، وتزايد الفقر باعتبارها من أهم التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية والبلدان النامية غير الساحلية. وطلب عدد كبير من المتكلمين من الأونكتاد تعزيز أعماله

المتعلقة بهذه الاقتصادات. وذكر أنه ينبغي للأمانة أن تساهم في تحويلها الهيكلي وتحقيق أقصى زيادة ممكنة في فرصها التجارية والاستثمارية، بوسائل منها التعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب كعنصر مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب.

١٤ - وقال أحد المندوبين إن سوء إدارة النظام المالي الدولي قد عطل مسار النمو في عدد كبير من البلدان في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء العجز الشديد في الحسابات الجارية وتزايد الدين المحلي، بسبب شدة الاعتماد على الاقتراض المحلي واقترحت وفود أخرى أن يواصل الأونكتاد إجراء الدراسات المتعلقة بأثر الأزمة في الاقتصادات النامية وتأثيرات بعض السياسات الاقتصادية.

١٥ - وشدد عدد من المتكلمين على أهمية دور الدولة الإنمائية. ودعا بعض المتكلمين الأونكتاد إلى استكشاف سبل لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل وآليات تمويل جديدة توجه نحو البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، مع إيلاء الاهتمام اللازم للبعد الجنساني وتنمية القطاع الخاص.

١٦ - وأثنى بعض المندوبين على الأونكتاد لمعالجته الطرق التي يؤثر بها تفاوت الدخل في النمو الاقتصادي وللأفكار المطروحة لتحقيق تنمية أكثر شمولاً في تقرير التجارة والتنمية. وذكر أن تجربة السنوات الثلاثين الماضية قد أوضحت أن سياسات الإصلاح الهيكلي في العالم النامي قد عززت الاتجاه نحو زيادة التفاوت الذي أصبح سمة من سمات العولمة التي يقودها القطاع المالي. غير أن بعض المندوبين لم يؤيدوا التشكك الذي أبدى فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية وتأثيرها في النمو. وقال أحد المندوبين إن مشكلة خلق فرص العمل لا تقتصر على البلدان الأفريقية وحدها وإنما تشمل جميع البلدان.

١٧ - ودعا بعض المندوبين الأونكتاد إلى مناقشة إصلاحات النظام الاقتصادي الدولي الحالي ووضع ترتيبات مؤسسية داعمة لفترة ما بعد ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في رسم السياسات للتصدي للتحديات المستمرة والناشئة التي تعترض سبيل التنمية. وثمة حاجة إلى نماذج تنمية جديدة لتهيئة بيئة مساعدة للبلدان النامية للاستفادة من المنافع التي يمكن أن تحققها التجارة الدولية في تعزيز التنمية المستدامة الشاملة اجتماعياً.

١٨ - وأبرزت بعض الوفود الحاجة إلى تنفيذ ولاية الدوحة تنفيذاً كاملاً وقيام الأونكتاد بدور أكثر أهمية في تنفيذ نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية للأمم المتحدة. وشدد عدد من المتكلمين على مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، في سياق رصد أهدافه وإجراءاته والإعداد لعملية تخريج محتملة. وطلب بعض المتكلمين من الأمانة مواصلة رصد برنامج عمل ألماتي لصالح البلدان النامية غير الساحلية والمساهمة بدور نشط في البرنامج الذي يخلفه.

١٩- وقال عدد من المندوبين إن إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الذي وضعه الأونكتاد يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح لتنفيذ ولاية الدوحة. وأكد عدد كبير من مندوبي مجموعات البلدان أن الجيل الجديد من سياسات الاستثمار ينبغي أن يكون مفيداً في تحقيق أهداف مثل زيادة التوظيف، ونقل التكنولوجيا بفعالية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

٢٠- وأثنى بعض ممثلي مجموعات البلدان على الأونكتاد لأنشطته المتعلقة بالتعاون التقني التي تركز على سياسات الاستثمار. وأكد مندوبو بعض مجموعات البلدان أنه ينبغي أيضاً تعزيز أهداف التنمية المستدامة بجذب الاستثمار الخاص وتحسين البنية التحتية العامة. وأكد عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثلو بعض المنظمات غير الحكومية، دور الاستثمار في بناء القدرات الإنتاجية الوطنية اللازمة لتحقيق النمو الشامل عن طريق استراتيجيات التنمية الصناعية وتنظيم المشاريع، وبخاصة برنامج إمبرتيك للأونكتاد. وطلب عدد من المندوبين من الأونكتاد أن يساعد البلدان الأفريقية في مجال الاستثمار لتحقيق النمو الشامل وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام الشركات الأفريقية. وفيما يتعلق بالسياسات الدولية، شجعوا الأونكتاد على مواصلة أعماله المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية التي تعكس أيضاً احتياجات البلدان النامية. وقال بعض المندوبين إنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل بشأن التكامل الإقليمي نظراً لارتباطه بسياسات الاستثمار.

٢١- وأبرز بعض المندوبين، وبخاصة من أقل البلدان نمواً، أهمية الاندماج في سلاسل الإمداد العالمية وسلاسل القيمة العالمية كوسيلة للتنمية. وشجع أحد المندوبين الأونكتاد على مواصلة العمل مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لرصد الحمائية. كما أشار إلى ضرورة التعليم لتحسين سياسات التوظيف والتنويع الاقتصادي.